عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

استقالة رئيس أفريقيا الوسطي ورئيس الوزراء

بانجي ـ د.ب.أ: ذكرت محطات إذاعية محلية أن الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء في جمهورية أفريقيا الوسطى قدما استقالتيهما من منصبيهما أمس، وذلك رضوخا لضغوط زعماء إقليميين.واستقال الرئيس ميشيل جوتوديا ونيكولا تيانجاي بعدما عقد زعماء المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قمة استغرقت يومين في تشاد لمناقشة الصراع الطائفي المتفاقم في جمهورية أفريقيا الوسطي والذي شرد قرابة نصف مليون نسمة وقتل المئات. وكانت حكومة جوتوديا تجاهد لاستعادة الأمن والنظام في الدولة الصغيرة الغنية بالذهب والماس.

توسع جبهة مسلحي الأنبار.. وسكان الفلوجة يبتعدون عن المدينة خشية تصاعد العنف

واشنطن تدرس تدريب قوات عراقية خاصة و«الشيوخ» يتجه لتزويد بغداد بالـ «أباتشي»

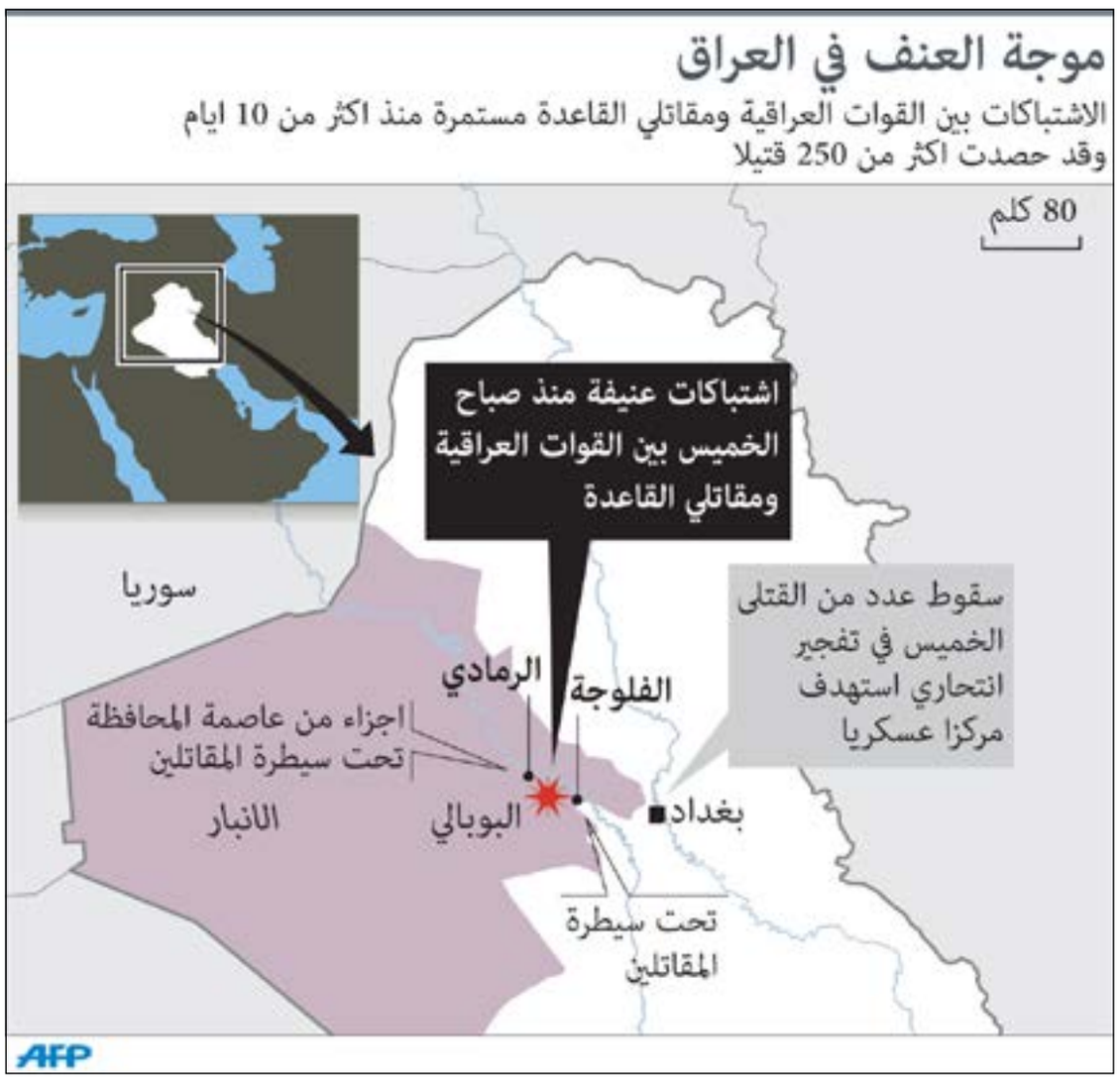

عواصم ـ وكالات: أعلن مجلس شيوخ وكفاءات قبيلة البوفهد ـ كبرى العشائر في العراق ـ عن انضمام أبناء القبيلة إلى صفوف المجلس العسكري لثوار العشائر في الأنبار، وقتل عدد من عناصر قوات الأمن العراقية والصحوات بهجمات متفرقة، بينما تدرس الحكومة الأميركية تدريب قوات عراقية خاصة في الأردن.

وذكر مجلس قبيلة البوفهد في بيان أن الانضمام إلى المجلس العسكري للثوار يأتي بعد «تجاوزات» للحكومة العراقية في حق أهالي محافظة الأنبار، ودعا إلى طرد كل عناصر الصحوات الموالين للحكومة من عموم مناطق المحافظة.

وأكد البيان على وقوف العشائر بمختلف مسمياتها في وجه كل من يتضامن مع ما سماه «الحلف الصفوي» ضد أبناء المحافظة.

من جانبهم، طالب شيوخ عشائر محافظة صلاح الدين الحكومة العراقية بسحب الجيش من المدن، وأكدوا أن عشائرهم لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما هاجمت القوات الحكومية مدينتي الفلوجة أو الرمادي، وطالبوا عشائر الجنوب بعدم زج أبنائهم في معركة وصفوها بالفاشلة.

كما أعلن شيوخ وعلماء مدينة بيجي، شمال بغداد، عن مساندتهم لأهالي الأنبار في الدفاع عن أنفسهم في مواجهة أي اعتداء، وطالبوا رئيس الوزراء نوري المالكي بسحب الجيش من المدن. كما أعلنوا عن تشكيل مجلس أعلى للعشائر لحفظ الأمن في بيجي، ودعوا للالتزام بفتوى المراجع السنية بعدم التعرض للشرطة ما داموا مسالمين.

وفي خطوة تصعيدية أعلن المجلس العسكري لثوار الأنبار أن المحافظ أحمد خلف لم تعد له شرعية.

في هذا الوقت، لجأ سكان من الفلوجة إلى مدينة اربيل عاصمة المنطقة الكردية بعد أن فروا من القتال في بلدتهم.

وخرج ألوف المدنيين من الفلوجة بعد أن اجتاح مقاتلون من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المرتبط بالقاعدة مراكز شرطة في المدينة وسيطروا عليها قبل عشرة أيام.

من جهة اخرى، تدرس حكومة الرئيس باراك أوباما تقديم تدريب جديد لقوات عراقية خاصة في الأردن مع بحث المسؤولين الأمريكيين عن سبل لمساعدة حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على دحر حملة لتنظيم القاعدة بالقرب من الحدود الغربية للبلاد.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قال مسؤولون أمريكيون ان الولايات المتحدة تجري مناقشات مع العراق بشأن تدريب قواته الخاصة في بلد ثالث، الأمر الذي سيتيح لواشنطن تقديم قدر من المساندة الجديدة في مواجهة المتشددين في غياب اتفاق بشأن القوات يتيح لجنود أمريكيين العمل داخل العراق.

وقال مسؤول عسكري أميركي «تجري مناقشات في هذا الشأن والأردن ضمن هذه المناقشات».

وقال المسؤول الذي طلب ألا ينشر اسمه ان مركزا للتدريب على العمليات الخاصة بالقرب من عمان هو أحد المواقع التي تجري دراستها.

في سياق متصل، يتجه مجلس الشيوخ الأميركي لتأييد طلب تزويد العراق بطائرات هيليكوبتر هجومية، لكن قياديا بالمجلس لم يعط بعد حكومة الرئيس باراك اوباما الضوء الأخضر للمضي قدما وامداد بغداد بمساعدة عسكرية تحتاج إليها في مواجهة محاولة تنظيم القاعدة السيطرة على محافظة الأنبار في غرب البلاد. واشترط السيناتور روبرت منندیز رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الحصول على بعض الضمانات لتأييد تأجير وبيع العشرات من طائرات الهيليكوبتر من طراز أباتشي لحكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

الفلسطينيون: قرارات الاستيطان رسالة لكيري بعدم العودة

نتنياهو يرفض تضمين «اتفاق الإطار» أي ذكر للقدس كعاصمة لفلسطين

معدات بناء في مستوطنة حار حوما بالقرب من القدس تزامنا مع الاعلان عن خطط الاستيطان الجديدة امس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: اعتبر كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات ان قرارات الاستيطان الإسرائيلية الجديدة هي رسالة من رئيس الحكومة الاسرائيلية نتنياهو إلى وزير الخارجية الأميركي جون كيري لعدم العودة للمنطقة لمواصلة جهوده في محادثات السلام. جاء ذلك في تعقيبه على قرارات الحكومة الإسرائيلية امس ببناء أكثر من ألف وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية وأكثر من 800 في الضفة الغربية، وذكر متحدث باسم المنظمة غير الحكومية ليو اميحاي لوكالة فرانس برس ان وزارة الإسكان الإسرائيلية نشرت خططا لبناء 1076 وحدة سكنية في القدس الشرقية و801 وحدة في الضفة الغربية.

وقال عريقات ان نتنياهو «يوجه ضربة قاصمة لجهود كيري وعملية السلام»، قائلا انه «يشن حربا على القانون الدولي والشرعية الدولية».

وشدد على ان «التوجه الى المؤسسات الدولية وتفعيل المواثيق الدولية وانضمام دولة فلسطين إليها أصبح خيارا يجب اللجوء إليه لمساءلة ومحاسبة إسرائيل على جرائمها ضد القانون الدولي».

من جانبها، دانت الرئاسة الفلسطينية قرارات الاستيطان، وقال الناطق باسم الرئاسة «ان هذا القرار يدلل على استمرار التعنت الإسرائيلي في تعطيل الجهود الأميركية الهادفة إلى عمل مسار يؤدي الى إقامة سلام مبني على أساس حل الدولتين».

من جهة أخرى، ذكرت مصادر إسرائيلية ان بنيامين نتنياهو أبلغ وزراء «الليكود» بأنه لن يوافق على أن يشمل «اتفاق الإطار» قضية القدس.

ونقلت صحيفة «هآرتس»، في عددها الصادر امس عن نتنياهو قوله «إنه لن يوافق على أي وثيقة يرد فيها ذكر إقامة عاصمة الدولة الفلسطينية على أي مساحة من أراضي القدس ولو بشكل عام، حتى لو أدى ذلك إلى تفجير المباحثات الجارية حول اتفاق الإطار». وأشارت «هآرتس» إلى أن الراعي الأميركي يدرس استخدام صيغة أكثر ضبابية فيما يخص القدس وهي استخدام صيغة أن العاصمة الفلسطينية ستكون في «القدس الكبرى»، وبذلك بإمكان الفلسطينيين الاعتقاد أن الحديث يدور عن شرقي القدس، بينما سيفهم الإسرائيليون أن المقصود هو بلدتا أبوديس والعيزرية.

«الأعلى للقضاء»: مشروع حكومة أردوغان لإصلاح الادعاء العام «غير دستوري»

أنقرة ـ وكالات: اعتبر المجلس الأعلى للقضاة في تركيا أن مشروع إصلاح القضاء الذي قدمته السلطة التركية والهادف إلى تعزيز رقابة الحكومة على المؤسسات القضائية «غير دستوري».

وقال المجلس في بيان أمس إن «الاقتراح يخالف مبدأ دولة القانون» وندد برغبة الحكومة في المساس «باستقلاليته». وأضاف أن هذا التعديل «مخالف للدستور».

وتدرس اللجنة البرلمانية المكلفة المسائل القضائية حاليا مشروع قانون قدمه حزب العدالة والتنمية الحاكم ويهدف إلى إصلاح المجلس الأعلى للقضاة والمدعين عبر تعزيز ثقل الحكومة فيه.

وهذا المشروع يوسع تشكيلة هذه الهيئة ويمنح وزارة العدل الكلمة الفصل بخصوص تعيين القضاة في مؤسسات قضائية مهمة مثل المحكمة الدستورية.

ويأتي هذا الإصلاح فيما قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بحملة تطهير غير مسبوقة في صفوف الشرطة ويحاول السيطرة على القضاء متهما إياه بالعمل ضده عبر فتح تحقيقات في قضايا فساد أدت إلى سجن حوالي 20 شخصية مقربة من السلطة وتسببت في استقالة 3 وزراء.

وفي سياق ذي صلة، أكدت الولايات المتحدة، دعمها لرغبات الشعب التركي بوجود نظام قانوني عادل وشفاف، مكررة موقفها بشأن ضرورة احترام حرية التعبير والإعلام.

وسئلت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية جين بساكي، عما تشهده تركيا من محاولات لأخذ بعض سلطات الجهاز القضائي المستقل، بالإضافة إلى فرض قيود مشددة على الإنترنت، فأجابت: «في محادثاتنا مع كل الأطراف في تركيا، نحن نستمر في التوضيح بأن الولايات المتحدة تدعم رغبة الشعب التركي بوجود نظام قانوني يلبي أعلى معايير العدالة والدقة والشفافية في الشؤون المدنية والجنائية، حيث لا أحد فوق القانون ويتم التحقيق في أي مزاعم ضد شخصيات عامة بموضوعية». وأضافت بساكي ان «تركيا هي ومازالت حليفا رئيسيا لأميركا، وقد عبرنا عن مخاوفنا من الأحداث التي تشهدها على الأرض.. وسنستمر في ذلك». وسئلت إن كانت تعتبر رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان قائدا يحترم الديموقراطية بعد صرفه قضاة ومدعين عامين.

طهران وموسكو تبحثان اتفاقاً لمقايضة النفط بالمعدات والسلع

مقترحات أميركية في جنيف لتسوية المسائل العالقة حول «نووي» إيران

عواصم ـ وكالات: استأنف مساعد الخارجية الإيرانية، عباس عراقجي، امس المحادثات مع مساعدة مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، هلغا اشميد، بشأن وضع اللمسات الاخيرة على تفاصيل تطبيق الاتفاق المرحلي حول البرنامج النووي الايراني وفي مقدمها مسالة اجهزة الطرد المركزي الايرانية من الجيل الجديد. وبحسب المسؤولين الايرانيين، فانهما سيقومان خصوصا بتسوية بعض المسائل «ذات طبيعة سياسية» بهدف التوافق على موعد بدء تطبيق الاتفاق. وعرض خبراء الطرفين في بداية العام موعد العشرين من يناير الجاري.

وأعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية جين بساكي ان مساعدة وزير الخارجية للشؤون السياسية وندي شيرمان التقت عراقجي وشميد لتعرض عليهما المقترحات الاميركية «من اجل تسوية المسائل العالقة في الاتفاق»، كما عقد لقاء ثنائي بين مسؤولين ايرانيين وأميركيين.

في هذه الاثناء، تتفاوض إيران وروسيا على اتفاق مقايضة قد يسمح لطهران بزيادة صادرات النفط بنسبة كبيرة وهو ما يمثل تحديا للعقوبات الغربية التي ساهمت في إجبارها على توقيع اتفاق مبدئي في نوفمبر الماضي لتقييد أنشطتها النووية.

وقالت ثلاثة مصادر روسية وإيرانية قريبة من المفاوضات إن الجانبين يناقشان التفاصيل النهائية للاتفاق الذي سيسمح لموسكو بالحصول على ما يصل إلى 500 ألف برميل يوميا من النفط الإيراني مقابل معدات وسلع روسية.

وقال مصدر روسي «يتحقق تقدم جيد في الوقت الراهن وتوجد فرص قوية للنجاح... نناقش التفاصيل وموعد توقيع الاتفاق يتوقف على تلك التفاصيل».

ولم يتضح ما إذا كان الجانبان سيبدآن تنفيذ المقايضة قبل اتفاق إيران والقوى الست العالمية ومن بينها روسيا على تفاصيل الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في جنيف في نوفمبر. وإذا اشترت روسيا 500 ألف برميل يوميا فسترتفع صادرات إيران 50٪ ويتحسن الاقتصاد. وبحسب أسعار النفط الحالية التي تقارب 100 دولار للبرميل ستكسب إيران نحو 1,5 مليار دولار إضافية شهريا.

ولم تتوافر تفاصيل عن المعدات والسلع التي تعرضها روسيا في المقابل، ونظرا لأن روسيا من المصدرين الرئيسيين للنفط والغاز فمن المرجح تصدير النفط الإيراني من إيران لحساب روسيا على أن تقدم موسكو السلع والمعدات في المقابل.

جاء ذلك، في وقت وصل عدد المؤيدين لمشروع فرض عقوبات جديدة على إيران في مجلس الشيوخ الأميركي إلى ما يزيد على نصف أعضاء المجلس، لكن البيت الأبيض هدد بنقض المشروع.

وتبين سجلات الكونغرس أن مشروع القانون الذي أطلق عليه «قانون إيران غير المسلحة نوويا» يحظى الآن بتأييد ما لا يقل عن 54 من أعضاء مجلس الشيوخ المائة، حيث انضم ستة أعضاء إلى مؤيديه الأربعاء الماضي، وقال مساعد في المجلس إن عضوين آخرين انضما أمس الاول ليصل العدد الإجمالي إلى 56 مؤيدا. ويؤيد 16 من أعضاء المجلس الديموقراطيين المشروع الذي طرحه السيناتور روبرت منديز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس، والسيناتور الجمهوري مارك كيرك في ديسمبر. لكن كثيرا من الديموقراطيين الآخرين يعارضونه بشدة.

ويسعى مشروع القانون لوقف صادرات النفط الإيرانية تماما بعد عامين من بدء تطبيقه، كما يضع حدودا لقدرة إدارة أوباما على التعليق المؤقت لأي من العقوبات.

ويفرض مشروع القانون عقوبات على إيران كذلك إذا لم توافق على اتفاق شامل في وقت لاحق هذا العام أو العام القادم.

«الإيغاد»: حكومة جوبا والمتمردون ملتزمان بمواصلة المفاوضات دون شروط

عواصم ـ وكالات: أعلن فريق الوساطة التابع للهيئة الحكومية للتنمية الأفريقية (الإيغاد) أن هناك تقدما كبيرا بالفعل بشأن مسألة وقف الأعمال العدائية في جنوب السودان، وأن الحكومة والمعتقلين أعربا عن التزامهما بإجراء مفاوضات من دون شروط. ونقل مركز «والتا» الإعلامي الإثيوبي عن مبعوثي فريق الوساطة قولهم في بيان صحافي بعد ختام زيارة لجوبا استغرقت يومين إن هناك تقدما مستمرا نحو إجراء حوار سياسي. وجاء في البيان «أن فريق الوساطة اجتمع مع رئيس جنوب السودان سلفا كير الذي أكد مجددا موقف حكومته وتأييده الكامل للبحث عن حل سياسي، مضيفا أن رئيس جنوب السودان أعرب أيضا عن التزام الحكومة بإجراء مفاوضات من دون شروط بشأن وقف الأعمال العدائية، وذلك في محاولة لإنهاء العنف.

وأشار البيان إلى أن مبعوثي الوساطة اجتمعوا أيضا مع المعتقلين وأجروا مباحثات بشأن الأزمة، واتفق المعتقلون في الرأي على أن الأزمة أزمة سياسية بالفعل وتتطلب حلا سياسيا، وأنه في ضوء محادثات السلام الجارية في أديس أبابا أعرب المعتقلون عن تأييدهم للمحادثات بشأن وقف الأعمال العدائية من دون شروط، وذكروا أن وضعهم كمعتقلين يتعين ألا يكون عائقا يعرقل التوصل لاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية.

من جانبه، أشار المركز الإعلامي الإثيوبي إلى أن المفاوضات المباشرة بين طرفي الصراع بجنوب السودان مازالت تجرى في أديس أبابا بروح طيبة.

في السياق ذاته، كشف مصدر ـ فضل عدم الكشف عن هويته لصحيفة «سودان تريبون»الصادرة أمس ـ تفاصيل ما يجري داخل الغرف المغلقة، وقال إن الطرفين سلما الوساطة «رؤية مكتوبة» حول تصوراتهما لوقف إطلاق النار، وأن النقاش يجري حاليا حول الرؤيتين.

ولفت المصدر إلى أن هناك بعض النقاط الخلافية حول المسألة، إذ تطالب «جوبا» بضرورة سيادتها على المدن التي تسيطر عليها قوات مشار بالتزامن مع وقف إطلاق النار، الأمر الذي يرفضه الطرف الآخر.

وقال إن مجموعة مشار قدمت رؤية تربط فيها وقف النار بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وقدمت خارطة للمواقع التي تسيطر عليها وجدت تحفظا من جانب جوبا، باعتبارها مدعاة وليست حقيقية، وأكد أن الطرفين وافقا على الرقابة الدولية لوقف إطلاق النار.

«البنتاغون» تطلق سراح معتقل يمني في «غوانتانامو»

واشنطن ـ كونا: أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إطلاق سراح المواطن اليمني محمود عبدالعزيز مجاهد من معتقل (غوانتانامو) دون أن تحدد موعدا لذلك.

وقال بيان صادر عن «البنتاغون» امس الأول إن «قانون الاعتقال في الحروب لم يعد ضروريا لحماية الولايات المتحدة من التهديدات الكبيرة المستمرة وبالتالي يعتبر مجاهد مؤهلا لمعاملة أمنية وإنسانية مناسبة».

وأضاف أن مجاهد الذي يبلغ من العمر 34 سنة اعتقل في «غوانتانامو» منذ 11 يناير عام 2002 للاشتباه بكونه الحارس الشخصي لأسامة بن لادن، ووفقا للبنتاغون يندرج مجاهد حاليا تحت فئة (الاحتجاز المشروط) ما يعني انه سيطلق سراحه في حال تحسن الوضع الامني في اليمن او امكانية اعادة توطينه في بلد ثالث مناسب له.

يذكر ان 155 يمنيا لا يزالون محتجزين في «غوانتانامو» من بينهم مجاهد.